

مصر

ضبطت خرائط  
وصور في حوزة  
خلية إرهابية في  
منطقة جنوب  
العريش تضم  
مخططاً لعمليات  
مسلحة  
(الأخبار)



في خطوة لا تخلو من  
«الغموض» وتنبئ بهجمات  
محتملة على مؤسسات  
عامّة وأمنية في مدن  
سيناء، انسحبت قوات  
الشرطة المدنية من مناطق  
المحافظة كافة لتحل  
مكانها قوات الجيش

# الجيش ينتشر في سيناء: استعداد لهجمات

وبحسب المصدر، ضبطت خرائط  
وصور في حوزة خلية إرهابية في  
منطقة جنوب العريش تضم مخططاً  
لعمليات مسلحة يعد لها قادة ولاية  
سيناء لمهاجمة مقر عسكرية ومنها  
مديرية أمن شمال سيناء والكتيبة  
العسكرية «101» التي تعد مركز  
العمليات العسكرية في سيناء إلى  
جانب مؤسسات حيوية أخرى،  
مشيراً إلى أن انسحاب الشرطة يأتي  
في إطار خطة خداعية سيتولى  
الجيش خلالها شن هجمات مباغتة  
على أوكار ويؤثر العناصر المسلحة  
بالتجمعات والقرى السكنية في  
مناطق جنوب العريش.

على مؤسسات حيوية ومرافق  
ومؤسسات أمنية في مدينة العريش.

زيارة سرية لوزير  
الداخلية مجدي عبد  
الغفار، يوم أمس،  
لمدينة العريش

مدن سيناء الشمالية العريش ورفح  
والشيخ زايد وبئر العبد والحسنة  
ونخل، «أصبحت خالية تماماً من  
رجال الشرطة المدنية والمرور».  
الذي يكتنفه الغموض، واستبداله  
بقوات الجيش، يفسره مصدر أمني  
- رفض ذكر اسمه - في تصريحات  
خاصة لـ«الأخبار»، بأن الأجهزة  
الأمنية وفي مقدمتها جهاز الأمن  
الوطني توصلت إلى معلومات  
استخباراتية تفيد باستعداد  
مجموعات مسلحة تابعة لما يعرف  
في سيناء بـ«ولاية سيناء» لشن  
هجمات خلال الفترة القريبة المقبلة

محافظات مصر كافة في الثامن  
والعشرين من كانون الثاني/ يناير  
عام 2011 ونزول قوات الجيش بدلاً  
منها، فأخلت شوارع مدينة العريش  
من مواقعها كافة، وغابت خدماتها  
تماماً من أنحاء المنطقة الشمالية  
الشرقية في سيناء.  
ويؤكد شهود عيان من أهالي مدينة  
العريش لـ«الأخبار» أنهم شاهدوا  
دوريات تقوم بها قوات الجيش  
بشوارع المدينة عن طريق عدد من  
السيارات «الجيب» التي يستقلها  
نحو ستة عسكريين بينهم ضابط من  
قوات الجيش.  
وأوضح شهود العيان، أن شوارع

سيناء - زياد سلامة

في واقعة مفاجئة ومن دون سابق  
إنذار، انسحبت قوات الشرطة  
المدنية من كل شوارع مدن شمال  
سيناء الست، وفي مقدمتها مدينة  
العريش العاصمة، لتتسلح مكانها  
قوات الجيش التي انتشرت في كل  
القطاعات في المدن وعلى الحواجز  
والارتكازات الأمنية المنتشرة على  
طول الطريق الدولي القنطرة شرقاً  
وصولاً إلى رفح على الحدود المصرية  
مع قطاع غزة.  
هذا المشهد يعيد إلى الأذهان  
انسحاب الشرطة المدنية من شوارع

تونس

## الاقتصاد الموازي يناهس الاقتصاد المنظم... بندية

الخبير الاقتصادي، محمد الهدار،  
أن قيمة التحويلات بالعملية الصعبة  
انطلاقاً من منطقة بن قردان القريبة  
من الحدود الليبية، إلى الخارج،  
تراوح بين 1 و3 ملايين دينار، في  
اليوم، ما يوازي 750 مليون دينار،  
سنوياً.  
وتشير الدراسة ذاتها إلى أن سوق  
العملة في هذه المنطقة، يضم 5

تعمل الحكومة  
على خفض نسبة  
الاقتصاد الموازي إلى  
20% مع حلول 2020

الدولية للعمل»، جتك شارمس، فإن  
الاقتصاد الموازي «لا يمكن اختزاله  
فقط في التهريب»، بل يضم، أيضاً،  
الوظائف غير المشمولة بضممان  
اجتماعي. كذلك الوظائف في  
المؤسسات الصغرى، والتي لا تصرّح  
عن نفسها أو عن عمالها.  
ودقت المؤسسات المالية الدولية  
ناقوس الخطر، محذرة من تنامي  
حجم الاقتصاد الموازي في تونس،  
والذي يمثل، اليوم قرابة 53% من  
إجمالي الناتج المحلي. وهو ما  
يعادل 40 مليار دينار تونسي. كما  
يحذر رجال الاقتصاد وأصحاب المال  
والمشاريع من هذا الخطر، والذي يكاد  
يعصف بالاقتصاد الوطني التونسي.  
ولأنها استشعرت الخطر الكبير،  
الذي يمثلته الاقتصاد الموازي، أو  
«الاقتصاد الأسود»، كما يطلق عليه  
بعض الخبراء، أكد مدير مكافحة  
الاقتصاد الموازي في وزارة التجارة  
التونسية، أحمد العيفة، أن «الدولة لم  
تتوقف عن اتخاذ إجراءات لمحاصرة  
هذه الآفة التي تهدد البلاد»، مشيراً،  
في حديثه إلى «الأخبار»، إلى أن  
«كانون الثاني 2016، شهد إصدار  
قرار حكومي منظم لآليات التصدي  
للتجارة الموازية». وتم من خلاله إقرار  
لجان جهوية مختصة لتتبع التجارة  
الموازية والتصدي لها. كما مهد

تونس - الأخبار

استناداً إلى إحصائيات «البنك  
الدولي»، فإن 54% من اليد العاملة، في  
تونس، تنشط في الاقتصاد الموازي  
والمجالات المرتبطة به. ويتركز هذا  
النشاط، بالخصوص، في مؤسسات  
متناهية الصغر، يقدر عددها بحوالي  
524 ألف مؤسسة، وتمثل 35% من  
النسيج المؤسساتي التونسي.  
ولأنهم لم يجدوا بديلاً منها، ونظراً  
إلى انتشار البطالة الواسع، والتي  
تقدر نسبتها بـ 15,3%، يعمل أكثر  
من 75 بالمئة من الشبان التونسيين،  
والذين تراوح أعمارهم بين 15 و29  
عاماً، في التجارة الموازية، وفق دراسة  
حديثة، صدرت عن «مكتب العمل  
الدولي» في تونس، وامتدت طوال  
2015.  
وبحسب المستشار لدى «المنظمة

بات الاقتصاد الموازي  
ثقيلاً على الاقتصاد  
«المهيكل» في تونس.  
يتوجه الشباب التونسي  
إلى وظائف غير شرعية،  
وتسعى السلطات إلى  
محايرتها. وذلك بهدف  
تحقيق نسب عالية من  
النمو مع حلول عام  
2020

لوضع برنامج وطني في المجالين  
الرقابي والصحي.  
وأشار العيفة إلى أن «محاصرة  
الاقتصاد الموازي مسألة دقيقة  
وحساسة» لأن ذلك «يستوعب آلاف  
الأيدي العاملة»، كما أنه مرتبط  
بالتهريب ويتطلب تكاتف الجهود  
بين مختلف الوزارات والمصالح  
للنصي له.  
وتطال ظاهرة التجارة الموازية  
منتجات الصناعات الغذائية، وقطاعات الطاقة والصيدلة، والصحة  
والمواد المدعمة، أيضاً،  
لتشمل تجارة العملة والأسلحة، وهو  
ما يمثل خطراً كبيراً يهدد استقرار  
البلاد وأمنها الاقتصادي.  
وأثبتت دراسة ميدانية أنجزها

يعمل أكثر من 75% من الشبان التونسيين، ما بين  
15 و29 عاماً، في التجارة الموازية (الناضوك)

